مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020
OEB Univ. Publish. Co.

الوصم الاجتماعي وانعكاساته على أسرة السجين.

Social stigma and its repercussions on the prisoner's family.

د. عز الدين بشقه*، مخبر بنك الاختبارات النفسية والمدرسية والمهنية، جامعة باتنة–1–، الجزائر.
azzeddine.bechka@univ-batna.dz
د.الطاهر بلعيساوي، جامعة جيجل، الجزائر.
belltaher@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2019/12/30)، تاريخ المراجعة:(2020/04/08)،تاريخ القبول:(2020/05/28)

ملخص :

مما لا شك فيه أن المجرم أيا كان نوع جريمته ودرجتها لا بد أن ينتمي في الغالب لأسرة معينة، وقد يعاقب بعقوبة السجن المقررة له قانونا، إضافة إلى ذلك يقوم المجتمع في أغلب الحالات بإلحاق عقوبته وإكراهاته على أفراد أسرة السجين وهذا من خلال نعتها بألقاب وصفات بذيئة، على الرغم من أن أسرة السجين في غنى عنها، وغير مسؤولة عما ارتكبه السجين من جرم.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنعمل على توضيح انعكاسات الوصم الاجتماعي على أسرة السجين، وكيف يستخلص المجتمع وينتج تمثلاته وتصوراته الإكراهية المرتبطة أساسا بالمكانة الاعتبارية، وإبراز أهم الآثار الاجتماعية والنفسية، والتربوية، والصحية التي تواجهها أسرة السجين نتيجة للإكراهات وصم المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الوصم، الوصم الاجتماعي أسرة السجين، انعكاسات الوصم.

Abstract :

There is no doubt that the offender, whatever the type of crime and its degree must necessarily belong to a particular family, He may be punished by imprisonment ,In addition, in most cases the community inflicts its punishment and coercion on family members of the prisoner,

This is by calling him nonsensical recipes, even though the prisoner's family is indispensable and irresponsible for the crime committed by the prisoner.

Through this paper, we will work to clarify the social stigmatization effects on the prisoner's family, how society draws and produces its representations and coercive perceptions mainly related to legal status, and highlight the most important social, psychological, educational, and health effects that a prisoner's family faces as a result of coercion and stigmatization of society,

Keywords: stigma, social stigma, prisoner family, stigma reflections

*** المؤلف المراسل: د.عز الدين بشقة ،الإيميل: azzeddine.bechka@univ-batna.dz**

مقدمة:

لم تكن الجريمة وليدة المجتمع المعاصر الذي بلغ فيه التقدم العلمي والتكنولوجي ذروته، بل ارتبط وجودها بوجود الإنسان على الأرض، فهي من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن المجتمع وسلامته، إذ لا يخلو أي مجتمع منها، وهذا ما جعل العديد من الباحثين يغوصون في البحث عن أسباب حدوثها والعمل على إيجاد حلول من أجل مواجهتها.

وبالنظر إلى المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري في الوقت الراهن، والتي تمتاز بارتفاع في معدلات الجريمة والعنف، حيث صنفت الجزائر في المرتبة الـ 49 عالميا والسادسة عربيا في مؤشر الجريمة العالمي لسنة 2017 من أصل 125 دولة(نامبيو،2018) ، كما شهدت الجزائر تزايد في عدد المحبوسين داخل السجون الجزائرية والذي قدر عددهم بـ 58 ألف محبوسا(غدير،2012، ص13)، وارتفاع عدد النزلاء العائدين إلى الإجرام.

هذا ما يجعلنا نقر بأن الأسرة الجزائرية كوحدة اجتماعية قد تكون أحد ضحايا الجريمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتواجه تحديات عديدة نتيجة هذه الظاهرة، فالمجرم أيا كانت نوع جريمته ودرجتها لا بد أنه ينتمي في الغالب لأسرة معينة، وقد يجلب بجرمه وصمة لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية ونفسية وتربوية وصحية على أسرة السجين.

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الأسئلة المطروحة، كيف يستخلص المجتمع وينتج تمثلاته وتصوراته الإكراهية المرتبطة أساسا بالمكانة الاعتبارية، ولماذا توصم أسرة السجين؟ وما دلالة ذلك؟ وما هي الآثار الاجتماعية والنفسية، والتربوية، والصحية التي تواجهها أسرة السجين نتيجة للإكراهات وصم المجتمع، من فقدان المكانة، الشعور بالنقص، العزلة والرفض الاجتماعي، الخوف، القلق،الاكتئاب، طلاق، سلوكيات منحرفة؟

أولا: في مفهوم الوصم:

الوصم كلمة يونانية تشير أصلها إلى نوع من العلامات أو الوشم الذي تم قصه أو حرقه في جلد المجرمين أو العبيد أو الخونة من أجل التعرف عليهم بوضوح كأشخاص ملوثين أخلاقياً، كأن يجب تجنب هؤلاء الأفراد خاصة في الأماكن العامة(Goffman,2009 ,p11)

أما الوصم الاجتماعي هي رفض أو تمييز ضد أي شخص بناءًا على خصائص اجتماعية يمكن إدراكها والتي تميزه عن غيره من أفراد المجتمع، وترتبط الوصمات الاجتماعية عادة بالثقافة والجنس والعرق والذكاء والصحة (Murray,2007,p59)

يستخدم مصطلح الوصم في سوسيولوجيا الانحراف للإشارة بطريقة تبادلية مع نظرية رد الفعل الاجتماعي في التفسير الاجتماعي للانحراف، كما يتم اعتباره نتيجة للتفاعل الاجتماعي والضبط الاجتماعي وليس باعتباره نتيجة لعوامل تتعلق بسيكولوجية الأفراد وخصائصهم الوراثية (أبو زيد،2003، ص395)

كما يعتبر كذلك إلحاق النعوت والصفات الرذيلة والدونية بالأفراد، وهذا نتيجة لما فعلوه من سلوك، فمثلا بدلا أن ينادي فلان باسمه الحقيقي، يناديه بـ " يا لص" كونه ارتكب هذه الجريمة أو حاول القيام بها، فهنا تلصق الكثير من النعوت وأسماء الوصم بالأفراد خاصة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، إذ يتفنن الناس في استعمالها، كما أن البيئة الاجتماعية عندنا لا ترحم، فهي كثيرا ما تساهم في تعميق السلوك المنحرف عند الأفراد خاصة الضعفاء الذين لا حول ولا قوة لهم، ونذكر بالخصوص الأطفال غير الشرعيين إذ ينادونهم عندنا بـ " ابن الحرام"، " ابن لاسيستنس"، " فرخ" وغيرها من الأسماء القبيحة، فهذا يزيدهم سخطا وعدوانية وانتقاما من المجتمع ومن أنفسهم، ونفس الشيء بالنسبة للنساء اللواتي يرتكبن جرائم الشرف والعفة، فالوصم والنبذ هو مصيرهن وهذا ما يزيد في إقبالهن أو العودة إلى الانحراف من جديد(معتوق،2014، ص294)

مر مفهوم وصمة العار بتحولات مهمة في التعريف والتوصيف منذ التعبير الأولي عن طريق " Erving Goffman" في الستينيات، حيث أن دراسة وصمة العار قد ركزت بشكل كبير للغاية على المقاربة النفسية وتجاهلت لإدماج ما يكفي من فهم وصمة العار والأفراد الذين يتعرضون للوصمة كجزء لا يتجزأ من السياقات الأخلاقية المحلية. إن ما تشمله الحقيبة المفاهيمية للوصمة بالضبط هو أكثر من مجرد سؤال نظري مقنع، لأن تعريفات الوصمة تسترشد بشكل مباشر بالجهود المبذولة للبحث التجريبي ومكافحة الوصمة.

تدين فكرة وصمة العار الحديثة بالكثير لجوفمان، الذي نظر إلى وصمة العار كعملية قائمة على البناء الاجتماعي للهوية. ينتقل الأشخاص الذين يترافقون مع حالة وصمة عار من الحالة الاجتماعية "الطبيعية" إلى "المصداقية" أو "غير الموثوق بها" (Yang LH, Kleinman A,2008,p400).

في مناقشته الأصلية للوصمة، ضم جوفمان عناصر نفسية واجتماعية، لكن أفكاره استخدمت في المقام الأول في تحليل التأثير النفسي للوصمة على الأفراد، وقد خلق هذا فهماً لعلم النفس الوصم، مع التركيز على العمليات التي يتم من خلالها استيعاب وصمة العار وتشكيل السلوك الفردي. ومع ذلك، فقد كان هذا لاستبعاد الاعتبارات المتعلقة بكيفية تغيير الحياة الاجتماعية والعلاقات بالوصمة.

في الآونة الأخيرة، ساهم مجال علم الاجتماع في هذه المناقشة من خلال خلق فهم أوسع للوصمة التي تحدد العمليات الاجتماعية التي تحدث داخل البيئة الاجتماعية والثقافية التي يمكن ملاحظة آثارها داخل الفرد. على وجه التحديد، نموذج وصمة العار التي اقترحها لينك" Link" و فيلان" Phelan"(2001).

يشمل عنصرا من أشكال التمييز البنائي، أو العيوب المؤسسية الموضوعة على مجموعات موصومة. وبذلك يفتح الباب للبدء في توضيح الطرق التي تشكل بها السلطة – الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – توزيع وصمة العار داخل بيئة اجتماعية معينة.

أما في الآونة الأخيرة، فقد ركزت المساهمات الأنثروبولوجية في دراسة وصمة العار باعتبارها كجزء لا يتجزأ من التجربة الأخلاقية وعلى وصمة العار كشخص في وضع أخلاقي.

ثانيا: نظريات الوصم الاجتماعي (Stigma Theory)

قبل التعرض لهذه النظريات نشير إلى أن لها العديد من الأسماء، فتارة تسمى بنظرية الوصم عند بعض المؤلفين، وتارة نجد أن البعض الآخر يسميها نظرية رد الفعل الاجتماعي مثل ما فعله على سبيل المثال العالم " Lemert " كما أن البعض الآخر يسميها بنظرية العنونة، وهذا ما وجدناه عند الدكتور محمود أبو زيد في قاموسه المعنون " الإجرام و القانون والعقاب"، وفي رأي الدكتور " جمال معتوق" لا يصح الكلام عن نظرية الوصم بل يجب استعمال مفهوم نظريات الوصم الاجتماعي، وهذا لسبب خاض العديد من العلماء فيها من الوظيفيين التفاعليين والراديكاليين(معتوق،2014، ص294).

وكانت هذه النظريات محل دراسات وبحوث عديدة إلا أن أبرز ما كتب فيها دار حول محاولة تفسير الوصم الاجتماعي للسجناء وأثره عليهم، وتعتبر نظرية الوصم علامة بارزة في هذا المجال وهو ما يجعل عرض نظرية الوصم مطلبا هاما عند تناول موضوع " الوصمة الاجتماعية وانعكاساتها على أسرة السجين".

ظهرت هذه النظرية نتيجة للنقد الذي وجهه أتباع الاتجاه الصراعي النقدي للنظريات التي كانت سائدة قبل عقد الستينيات وأوائل السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تعتبر الجريمة والانحراف خروجا ظاهرا على القيم المشتركة السائدة في ثقافة المجتمع مما يسبب خللا في التوازن القائم كما تقول النظرية الوظيفية، وغالبا ما يتركز الاهتمام في هذه الحالة على كيفية حدوث الفعل، ولم تعن الدراسات بردود فعل المجتمع نحو الفرد وأثرها في السلوك الذي يوصف بالانحراف، وقد تزامن هذا النقد مع الاحتجاجات التي ارتفعت في أمريكيا ضد حرب الفيتنام والتي شهدت ارتفاع معدلات الجريمة بشكل لم يسبق له مثيل، وارتفعت الأصوات حينئذ مطالبة بإعادة النظر في تراث اللامعيارية الثقافية ككل.

ويمكن أن تكتشف بعض الأفكار الأولية لهذه النظرية في كتابات " ريتشارد كويني " Richard Quinney " و " وليم شاميلس " William Chambliss " اللذين أشارا إلى أن الذين يملكون القوة في المجتمع يملكون استخدام تأثيرهم في توجيه القانون الجنائي لمنافعهم الخاصة، بينما تواجه انحرافات الطبقات الدنيا بعقوبات شديدة (بن محمد الرويلي،2008، ص33)

إن أول المنظرين لنظرية وصم المجرم كان " فرانك تاننيوم " في كتابه الجريمة والمجتمع عام 1938 وتجدد ذكرها في الستينات والسبعينات على يد مجموعة من العلماء أمثال " أدوين ليمرت " Edwin lemert " و " هوارد بيكر " " Biker " وهي ترى أن الفرد يوصف بحسب تصرفه لذا فالمجرم يعطى سمة الإجرام بناء على تصرفه الإجرامي(الجميلي، 2002، ص192)

على عكس الأطروحات القديمة جاءت نظرية الوصم بنظرة مختلفة تماما تتلخص في الإجابة عن السؤال لما يصنف المجتمع أفعالا محددة ويعتبرها جريمة؟ وما هي صفة المجتمع أو غالبية أفراده التي تمنحهم

حق تحريم بعض الأفعال وتحليل غيرها؟ والسؤال بمعنى آخر ليس هو لما يكون الفرد مجرما؟ بل لما يجرم المجتمع أفعالا بعينها؟ وكبديل للنظريات السابقة طرحوا سؤالا: الانحراف لمن؟ أو الانحراف إلى ماذا؟ وفي رأي أنصار نظرية التصنيف الاجتماعي –الوصم الاجتماعي–أن القوانين التي يضعها المجتمع ووسائل مكافحة الجريمة التي تأتي بها هي التي يضعها المجتمع وهي التي تفرز الجريمة أو توجد المجرمين وتطلق عليهم صفة المجرم، ومن المؤسف في رأي أنصار هذه النظرية أن هناك أفعالا كثيرة وممارسات لا حدود لها تنظم مختلف مناحي الحياة أو يطلق على من يأتي بمثل تلك الأفعال صفة مجرم إلا إذا كان الفعل من تلك الأفعال القليلة التي اختارها وصنفها المجتمع كفعل إجرامي. إذن عدم قبول المجتمع لسلوك منحرف معين، هذا ربما وحده يكون سببا للاندفاع في الجريمة حتى لو كان السلوك المعني غير مقصود وإنما نتيجة لخطا أو صدفة.

وتعتبر ردة فعل المجتمع هذه مهمة حسب هذه النظرية إذ يترتب على قبولها مراعاة رد الفعل الاجتماعي في مثل هذه الأحوال، وهذا يكون مدعاة لأن تتخذ أجهزة العدالة الجنائية إجراءات عقابية ضد من يرتكبون الجريمة لأول مرة أو بسبب الصدفة، وذلك خوفا من الوصم الاجتماعي وما تسببه من الولوج في السلوك المنحرف بعد ذلك (معتوق، 2012، ص251)

والفكرة الأساسية لهذه النظرية مفادها: أن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة وتنشأ بحكمها إذ تعتبر هذه الجماعة أن بعض الأنماط السلوكية هي خروج كبير على بعض القواعد التي تضعها الجماعة ولذلك يوصم فاعلها بوصمة الخروج على المجتمع أو بالأحرى الخروج على قواعد الجماعة ولذلك فإنَّ الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص بل على النتيجة التي تترتب عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة الفاعل حيث يوصم بوصم الانحراف، وعليه فالانحراف ذاته لا يتحدد بذاته وإنما بما يراه الآخرون فيه وردود فعلهم إزاءه (الدوري،1984،ص 264).

وتتصف عملية صنع المجرم بأنها عملية تحتوي على عناصر وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعل وشرح تقوم الجماعة بإلصاقها على الشخص، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث إنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضا نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، وإحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته(عبد المجيد كارة،1992، ص316).

تجدر الإشارة إلى أن " ليمرت "حينما فسر نظرية الوصم تقدم بمفهومين للانحراف سمى الأولي والثانوي، الأولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي والذي يمكن تبريره من قبل الفاعل أو النظرة، ومثال عن ذلك الشكل من الانحراف أن تعطي مبررا لفعلتك وذلك بوصفه بالعمومية والتساهل أو ربطه بفعل الآخرين وأنك مجرد تابع.

أما الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الشخص باستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه كوسيلة للدفاع أو الهجوم أو التكيف للمشاكل التي صنعها كرد فعل اجتماعي له. وعليه فالانحراف الثانوي لا يمكن إرجاعه إلى سبب واحد، بل هو محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية بين الشخص وانحرافه ورد الفعل الاجتماعي إلى هذا الانحراف(الويركات، 1994، ص 271).

ومنه نستنتج أن" ليمرت " lemert " قدم نظريته ليبين من خلالها أنه وكما يؤدي ضعف الضبط الاجتماعي إلى انتشار الجريمة وتفاعل معدلاتها بذلك المجتمع، يؤدي كذلك الضبط المفرط فيه إلى اتجاه البعض نحو ارتكاب السلوك الإجرامي حيث يؤكد أن " إذا كان الانحراف يؤدي إلى أعمال الضبط الاجتماعي، لكن الأكثر أهمية هو أن وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون بدورها مسئولة عن الانحراف(عبد الغني غانم، 1994، ص103)

ثالثا: نظرية غوفمان حول الوصم الاجتماعية

مركزية نظرية "غوفمان" وشموليتها واتساع رقعة الاستفادة منها هي التي دفعتنا إلى تخصيصها بشيء من التفصيل حيث يرى " Erving Goffman " غوفمان أن الوصمة هي سمة أو سلوك أو سمعة تشوه سمعة المجتمع بطريقة معينة، فهي تتسبب في تصنيف الفرد عقليا من قبل الآخرين في صورة نمطية غير مرغوب فيها ومرفوضة بدلاً من نمط عادي مقبول. أما وصمة العار لديه فإنها نوع خاص من الفجوة بين الهوية الاجتماعية الافتراضية والهوية الاجتماعية الفعلية، يضع المجتمع وسائل لتصنيف الأشخاص ومكملة للصفات التي يُرى أنها طبيعية وعادية لأعضاء كل فئة من هذه الفئات. [...] عندما يأتي شخص غريب إلى وجودنا إذن من المرجح أن تمكننا المظاهر الأولى من توقع فئته وخصائصه، "هويته الاجتماعية" [...] نحن نعتمد على هذه التوقعات التي لدينا، ونحولها في التوقعات المعيارية، إلى المطالب المقدمة بالفعل. [...] إنه عندما ينشأ سؤال نشط حول ما إذا كانت هذه المطالب سيتم ملؤها] فمن المحتمل أن ندرك أننا كنا نضع افتراضات معينة حول ما يجب أن يكون عليه الفرد من قبلنا. [هذه المطالب المفترضة والشخصية التي نفرضها على الفرد سوف تُسمى] الهوية الاجتماعية الافتراضية، أما الفئة والسمات التي يمكن أن يثبت أنه يمتلكها ستُسمى هويته الاجتماعية الفعلية(Goffman,1963,pp25-26) بينما يوجد شخص غريب أمامنا، يمكن أن تنشأ أدلة على امتلاكه سمة تجعله مختلفًا عن الآخرين في فئة الأشخاص المتاحين له، ومن نوع أقل استحسانًا –في أقصى الحدود، هو شخصية سيئة للغاية، أو خطيرة، أو ضعيفة. وبالتالي يتم اختزاله في أذهاننا من شخص عادي إلى شخص مخفض ملوث. مثل هذه السمة هي وصمة عار، خاصةً عندما يكون تأثير تشويه سمعتها واسعًا للغاية [...] ويشكل تعارضًا خاصًا بين الهوية الاجتماعية الفعلية والهوية الافتراضية. كما لاحظ أن هناك أنواعًا أخرى من [مثل] التباين [...] على سبيل المثال، النوع الذي يجعلنا نعيد تصنيف الفرد من فئة متوقعة اجتماعيًا إلى فئة مختلفة ولكن متوقعة جدًا، والنوع الذي يجعلنا نغير تقديرنا للفرد تصاعديا(Goffman, 1963, p03)

يقسم جوفمان علاقة الفرد بالوصمة إلى ثلاث فئات:

1. الموصومون هم أولئك الذين يتحملون وصمة العار.
2. الحالة الطبيعية هي أولئك الذين لا يتحملون وصمة العار.
3. . الحكيمون هم من بين الأشخاص الطبيعيين الذين يتم قبولهم من قبل الوصم على أنهم "حكيمون" لحالتهم (استعارة المصطلح من المجتمع المثلي).

ليست القواعد الطبيعية الحكيمة مجرد أولئك الذين يقبلون وصمة العار إلى حد ما؛ إنهم، بدلاً من ذلك، " أولئك الذين جعلتهم أوضاعهم الخاصة مطلعة بشكل وثيق على الحياة السرية للفرد الموصوم بالتعاطف معه، والذين يجدون أنفسهم قد حصلوا على قدر من القبول، وهو مقياس لعضوية المجاملة في العشيرة." وهذا هو سبب قبولهم من قبل الموصومون بوصفهم "أعضاء شرفيين" في المجموعة الموصومة.

"فالأشخاص الحكيمون هم الرجال المهمشون الذين لا يحتاج الفرد المصاب بالخطأ إلى الشعور بالخجل أو ممارسة ضبط النفس أمامهم، مع العلم أنه على الرغم من إخفاقه فيتم اعتباره شخصًا عاديًا آخر"، يلاحظ غوفمان أن الحكيم قد يكون في بعض الأمور الاجتماعية متحملا للمواقف ولوصمة العار مثل ما يكون أحد الوالدين من مثلي الجنس.

حتى وقت قريب، تم استخدام هذا التصنيف دون اختبار تجريبي. أظهرت دراسة أجريت عام 2012 دعمًا تجريبيًا لوجود المجموعات الخاصة والحكيمة والمعيارية كمجموعات منفصلة؛ ولكن، ظهر الحكيم في شكلين: الحكيم النشط والحكيم السلبي(Smith, 2012, p258)

يؤكد غوفمان أن علاقة وصمة العار هي العلاقة بين الفرد والإعداد الاجتماعي مع مجموعة معينة من التوقعات؛ وبالتالي، فإن الجميع في أوقات مختلفة سيلعبون دورا كلا من الموصوم (stigmatized) والواصم (stigmatizer)(أو حسب تعبيره "طبيعي"). يعطي جوفمان مثالاً على أن "بعض الوظائف في أمريكا تجعل أصحابها دون تعليم جامعي متوقع أنهم يقومون بإخفاء هذه الحقيقة؛ ومع ذلك، فإن الوظائف الأخرى يمكن أن تؤدي إلى قلة من أصحابها الحاصلين على تعليم عالي للحفاظ على هذا السر، خشية أن يتم تمييزهم كغرباء.

فالأفراد يتعاملون بنشاط مع الوصمة بطرق تختلف باختلاف المجموعات الموصومة، وبين الأفراد داخل مجموعات الوصم، وداخل الأفراد عبر الزمان والمواقف(Levin ,& al, 2004 ,p04)

1-الموصوم (stigmatized): يتم نبذ وصمة العار وخفض القيمة وتجاهلها عندما يتعرض الموصوم للتمييز في مجالات العمالة والسكن (Bordieri, & al,1986, p199) ، كما يرتبط التحامل والتمييز المتصورين بالنتائج السلبية للصحة البدنية والعقلية (Williams & al, 2003, p201)، فقد يواجه الشباب الذين يعانون من وصمة العار المرتبطة بصعوبات الصحة العقلية ردود فعل سلبية من مجموعة الأقران لديهم. إن أولئك الذين يعتبرون أنفسهم أعضاءً في مجموعة موصومة، سواء كان ذلك واضحًا

لمن حولهم أم لا، غالباً ما يتعرضون لضيق نفسي ويرى كثيرون أنفسهم بازدراء.(Heatherton & al, 2000,p124)

على الرغم من أن تجربة التعرض للوصم قد تؤثر سلبًا على تقدير الذات والإنجاز الأكاديمي والنتائج الأخرى، إلا أن العديد من الأشخاص الذين يتمتعون بسمات موصومة يتمتعون بتقدير عالٍ للذات ويؤدون مستويات عالية ويسعدون ويبدو أنهم مرنون تمامًا لخبراتهم السلبية.

كما أن هناك أيضًا "وصمة عار إيجابية": من الممكن أن تكون غنيًا جدًا أو ذكيًا جدًا. لاحظ جوفمان هذا في مناقشته للزعماء، الذين حصلوا بعد ذلك على ترخيص للانحراف عن بعض القواعد السلوكية لأنهم ساهموا أعلى بكثير من توقعات المجموعة، هذا يمكن أن يؤدي إلى وصمة عار الاجتماعية .(Goffman, 1963, p05)

2-الواصم (stigmatizer): من وجهة نظر الوصم، ينطوي الوصم على التهديد والنفور وأحيانًا تحويل شخصية الآخرين إلى رسوم كاريكاتورية نمطية. يمكن للوصم بالآخرين أن يخدم عدة وظائف للفرد، بما في ذلك تعزيز احترام الذات، وتعزيز السيطرة، والتخفيف من القلق، من خلال المقارنة الهابطة -يمكن أن تؤدي المقارنة بين الذات والآخرين الأقل حظًا إلى زيادة إحساس الفرد بالرفاه وبالتالي تعزيز الشخص لذاته وزيادة الاحترام.

يعتبر علماء النفس الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين أن الوصم والقوالب النمطية هي نتيجة طبيعية لقدرات الناس المعرفية والقيود المفروضة عليها، والمعلومات الاجتماعية والخبرات التي يتعرضون لها (Heatherton & al, 2000, p126)

رابعا: ارتباط الوصمة الاجتماعية بالانحراف

تحدث وصمة العار عندما يُعرَّف الفرد بأنه منحرف، ويرتبط بالقوالب النمطية السلبية التي تولد مواقف متحيزة، والتي يتم التعامل معها في سلوك تمييزي. أوضح غوفمان كيف يدير الأشخاص الموصومون "هويتهم المدللة" (وهذا يعني أن وصمة العار تنكر الفرد الذي يتعرض للوصم من القبول الاجتماعي الكامل) قبل الجماهير الطبيعية، فالتركيز على وصمة العار، ليس كسمات ثابتة أو متأصلة للشخص، وإنما كخبرة ومعنى للفرق (Jones & al, 1984 ,p45)

يشرح " جيرهارد فالك " Gerhard Falk " بحث جوفمان من خلال إعادة تعريف الانحراف بمعنى "انحراف الآخرين عن توقعات المجموعة" ويصنفون بذلك الانحراف إلى نوعين:

• يشير الانحراف المجتمعي إلى حالة يُنظر إليها على نطاق واسع، مقدمًا وبصورة عامة، على أنها اضطراب ومن ثم تكون وصمة عار. مثل "الشذوذ الجنسي هو، إذن، مثال على الانحراف المجتمعي لأن هناك درجة عالية من الإجماع على أن الشذوذ الجنسي مختلف، وانتهاك للقواعد أو التوقع الاجتماعي". (Heatherton,T & al,2000, p127)

• يشير الانحراف الموضعي إلى فعل منحرف يوصف بأنه منحرف في موقف معين، وقد لا يوصفه المجتمع بالانحراف. وبالمثل، قد لا يعتبر العمل المنحرف اجتماعيًا منحرفًا في مواقف محددة، كمثال "السارق أو مجرم الشارع الآخر هو مثال ممتاز، إنها الجريمة التي تؤدي إلى وصمة العار ووصم الشخص المتضرر".

وبالتالي يخضع المعوقون جسديًا والمرضى العقليين والمثليين جنسياً ومجموعة أخرى من الأشخاص الذين يوصفون بأنهم منحرفون للتعريف لأنهم ينحرفون عن توقعات المجموعة.

ومن هنا بات من المؤكد اقتران الوصمة الاجتماعية بالانحراف، وهذا ما يفسر سلوك السجين بعد خروجه من السجن، ليس فقط وقوعه في مشكلة التكيف مع الوضع الجديد ولكن في إشكالية معاودة الفعل تحت وقع الوصمة التي تلاحقه حيث يؤكد كيلي موور وآخرون (Kelly E. Moore & al ,2016,p196 أن وصمة العار المتصورة توقعت تكيفًا أسوأ للمجتمع من خلال الوصمة المتوقعة، وهذا يختلف باختلاف العرق.

خامسا: الوصمة الاجتماعية وانعكاساتها الاجتماعية على أسرة السجين

لا تكمن أزمة الوصم فقط في قدرتها على زرع الاكتئاب والقلق في قلب الموصوم، بالإضافة إلى أنها تعمل على انهيار الأخلاق والثقة بالنفس، ومن ثَمَّ الإصابة بالوهن والجمود وعدم القدرة على الإبداع أو حتى العمل، وإنما الأزمة الكبرى للوصم أنها تؤثر على عقل الموصوم ومشاعره وسلوكه وتجعله يتصرف على النحو الذي يتوقعه منه المُجتمع الواصم، وهذا ما نستطيع أن نطلق عليه "تشرب الوصمة"(علاء،2016).

لغرض تقديم توضيح أكثر لانعكاسات الوصم الاجتماعي على أسر السجناء ارتأينا الأخذ ببعض أفكار نظرية الوصم كمقاربة سوسيولوجية، لكي تعطي لنا صورة واضحة عن تأثير رد الفعل الاجتماعي، والذي يتجلى من خلال النقاط التالية:

– ينطبق تفسير نظرية الوصم للجريمة من خلال عملية التفاعل بين الفعل الإجرامي ورد الفعل الاجتماعي الناشئ عنه، والذي ينتج عنه بالمحصلة إطلاق الوصم على مرتكب السلوك الإجرامي من قبل المجتمع أو من قبل مؤسساته، فبمجرد إيداع أحد الوالدين في السجن سيلقب بالمجرم من قبل أفراد المجتمع، وتضل وصمته الإجرامية عالقة في تاريخه الاجتماعي وتاريخ أسرته.

ولهذا يعاني العديد من الأطفال من النبذ والاستنكار والازدراء بسبب ارتباطهم بأحد الوالدين المسجونين. على عكس "سياقات أخرى من الفقدان مثل الوفاة أو المرض، فإن فقدان أحد أفراد الأسرة بسبب الحبس نادراً ما يثير التعاطف والدعم من الآخرين".(Joyce & al, 2003, p 196)

و"وصمة العار والشعور بالعزلة المرتبط بكونهما عائلة السجين، والتلوث به بطريقة أو بأخرى من أفعال الجاني، هو محور العديد من الصعوبات التي تواجه الأطفال والأسر، وقد تتفاقم هذه الظاهرة أيضًا

بسبب تصورات المجتمع بأن الآباء الأسرى هم أهل سيئون في جوهرهم ...وأن الأمهات السجينات لا يُنظر إليهن فقط على أنهن سيئات في المجتمع، ولكن أيضًا ضد دورهن كأمهات "

قد يكون من الصعب التعامل مع هذه المواقف بشكل خاص بالنظر إلى أنه بالنسبة للعديد من الأسر، يؤدي فقدان أحد الوالدين بسبب السجن إلى مشاعر حزن مماثلة لأولئك الذين يعانون من موت أحد أفراد أسرته، ولكن مع وجود الصعوبة الإضافية المتمثلة في أن "المنافذ الطبيعية للحزن غالباً ما يتم رفضها بسبب طبيعة الخسارة (لا يحق الحزن على المسجون بسبب فعلته).وقد تكون الأحداث الخاصة صعبة بشكل خاص على الأطفال الذين يجب أن يفوتوا أنشطة أخرى (مثل المدرسة) من أجل زيارة الآباء قد يشعرون بعدم الارتياح لإخبارهم من حولهم (مثل زملاء الدراسة والمعلمين) لما يفعلونه. يمكن أن يكون لردود الفعل السلبية للآخرين آثار طويلة المدى على ثقة الطفل ورفاهه حيث أنه "من الصعب العثور على شعور بالقيمة إذا أخبرك الجميع أنك لا تساوي شيئًا" (كما قال أحد الأطفال)، مع الخزي والوصمة المتبقية لفترة طويلة بعد الإفراج عن الوالد (Sofia Gomez, 2010, p119)

إن المشكلات المترتبة على وصم المجرم والتي تضل مرافقة له، وبكل فرد من أفراد أسرته أو من يرتبط به بعلاقة أيا كان نمطها، سبب حدوثها لا تكمن فيما أرتكبه السجين من جرم، ولكن تكمن في الوصمة التي لصقت بكل من يودع في السجن، وهذه الوصمة ستلاحق كل فرد من أفراد أسر السجناء، كنتيجة لتصورات الذهنية السيئة التي ترسخت في أذهان أفراد المجتمع عن كل من يرتبط بنمط من العلاقات مع أفراد تلك الأسر دون أي ذنب اقترفوه.

يمكن تلخيص نظرية الوصم لانعكاسات الوصمة الاجتماعية في النقاط التالية:

– أن الفرد يستجيب لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه، أي إننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين، وبالمقابل يستجيب أفراد المجتمع إلى الوصم الذي يطلق على أشخاص معنيين قاموا بالفعل الإجرامي، ويستمر حكم الوصم عليهم مثل إطلاق تسمية (أولاد الحرام).

– أن الأشخاص الأقوياء في المجتمع يقل وصمهم على عكس الأشخاص الأقل مكانة اجتماعية، إذ يوصم الوزراء والمدراء والمسؤولون الكبار (أصحاب الياقات البيضاء) ضمنياً بالوصم بسبب السلطة التي يمتلكونها لكن الأشخاص الأقل مكانة نزولاً إلى الفقراء يوصمون بشكل علني إذا ساهموا بأي سلوك انحرافي أو إجرامي.

– أن ردة فعل المجتمع قد تخلق شخصية المجرم، وتختلف ردة الفعل هذه باختلاف الزمان والمكان والفاعل وأفراد المجتمع، فقد يؤدي إطلاق الوصم إلى دفع أحد أفراد أسرة السجين إلى ارتكاب الفعل الإجرامي أو السلوك المنحرف، لأنها أصبحت واقع حال لا مناص منه حتى لو كان الفعل الإجرامي الذي قام به ليس متأصلا فيه، أو كان ردة فعل لحالة معينة عايشها في السابق، ويختلف الأمر من مكان لآخر ومن زمان لآخر ومن شخص لآخر كل حسب ظروفه التي وصم بها.

– تعتقد النظرية أن المجرمين غير مختلفين أساساً عن غير المجرمين، ولكن أفعال وسلوكيات بعض الناس يتم التركيز عليها ولفت الأنظار إليها في حين يتم تجاهل سلوكيات الآخرين، فالأفعال المضرة والإجرامية كثيرة ومتنوعة، لكن ما يبقى في أذهان الناس ويؤثر فيهم هو الذي يوصم أكثر من غيره من الأفعال، فأسر سجناء الجرائم الجنسية توصم أكثر من أسر سجناء الجرائم الأخرى.

– تفترض نظرية الوصم أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على دفع الأفراد إلى الانحراف وبالتالي تزيد نسبة الجريمة، ومنه زيادة في نسب أسر السجناء.

– ترى النظرية أن الانحراف صناعة اجتماعية، وأن ما يحصل في المجتمع الجزائري من ارتفاع في نسب أسر السجناء هو من صنع بعضا من الوصم بعيدا عن الجزء الأكبر الذي تم صناعته من خارج الجزائر.

– تعتقد النظرية أن الفرد يرتكب انحرافاً أولياً ويقابله ردة فعل اجتماعية، ثم يرتكب الجريمة مرة أخرى ويقابله ردة فعل اجتماعية أشد إلى أنْ تتشكل هوية المجرم، إذ ارتكب أحد أفراد أسر السجناء سلوكا إجراميا مثل التهريب، النصب والاحتيال، سرقة...الخ وجوبهوا برد فعل بسيط– وصم أولي –من قبل المجتمع على أنهم منحرفين، ثم شاركوا في أفعال إجرامية أخرى، جاء رد الفعل الأقوى–وصم نهائي –.

– تفترض النظرية أن الخوف من الوصم هو أحد وسائل الضبط الاجتماعي، وقد كان وصم المجتمع لأسر السجناء بتسميات معينة زرع الخوف ومنع الكثيرين من الأسر الاشتراك في الجرائم، وعندما تحين الفرصة لارتكاب السلوك الإجرامي فإن البعض من الأسر تخاف من الوصم فلا تترك أفرادها يقومون بتلك السلوكات الإجرامية(Jones & al ,1984,p48)

ولو عدنا إلى بعض التمثلات والتصورات الإكراهية التي ينتجها مجتمعنا الجزائري لوجدنا أن العديد من أسر السجناء مرتكبي الجرائم التي تتنافى مع قيم ومعايير المجتمع، والذين تورطوا في قضايا إرهابية خلال العشرية السوداء قد عانوا من الرفض المجتمعي والوصم كرد فعل اجتماعي.

ويعد الوصم من بين الوسائل التي دافع بها المجتمع عن نفسه، فاستخدامه للوصم الموجه ضده كمجتمع وتحويلها إلى أسر السجناء الذين قاموا بارتكاب سلوكيات إجرامية واحدة من العقوبات الاجتماعية القاسية عليهم، إذ أن الوصم الاجتماعي يعد أبرز عقوبة اجتماعية يقوم بها المجتمع تجاه أفراده من المنحرفين إلى جانب العقوبة القانونية، فهو يعزلهم ويحقرهم ويرفض التعامل معهم ويلحق بهم العار لفترات طويلة من الزمن، فالخسارة التي تلحق بالأسر لا تتوقف فقط في خسران أحد الوالدين أو خسارة الرأس المال الاقتصادي ولكن في العواقب الوخيمة للحدث حيث أكدت دراسة هاجان " John Hagan " في فيدرالية نيويورك أثر غياب أحد الوالدين مضافا إليها أثر الوصمة ملخصة في: مشاكل الانفصال، والعناية، والتعليم، والسلوك المعادي للمجتمع أثناء الطفولة، والفشل التعليمي، النشاط الجنسي المبكر، والمغادرة المبكرة من المنزل، والإنجاب المبكر والزواج، والكسل والبطالة خلال فترة المراهقة والبلوغ المبكر (John Hagan,1996, p27).

وما هو ملاحظ أن الكثير من الدراسات قد أحاطت بجوانب حياة السجين، لكن نادرا ما تم التطرق لأثر الوصمة الاجتماعية على الأسر حيث يلخصها موراي (Joseph Murray ,2005, p443) بما يلي:" آثار السجن على أسر وأطفال السجناء مهملة تقريبًا بالكامل في الأبحاث الأكاديمية وإحصاءات السجون والسياسة العامة والتغطية الإعلامية. ومع ذلك، يمكننا أن نستنتج من خلفيات السجناء أن أسرهم هي مجموعة ضعيفة للغاية، حيث تشير الأبحاث المحدودة إلى أن السجن يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على الشركاء والأطفال".

سادسا: الآثار النفسية للوصمة الاجتماعية على الأطفال وذوي المسجونين

علاوة على الآثار المباشرة أي الأولية، هناك الآثار الثانوية مثل التكاليف المالية والعاطفية والاجتماعية العالية غالباً ما يضطر أفراد أسرة السجناء إلى دفعها. وقد وُصفت هذه التكاليف بأنها "عقوبة غير مرئية" (Marc Mauer & al, 2002, p36)، لأنها غالبًا ما تترك أسر السجناء تشعر كما لو أنهم عوقبوا على جرائم لم يرتكبوها. في الواقع، عندما يُمنح أفراد الأسرة الفرصة للتحدث عن تجربتهم، فإنهم غالباً ما يصفونها من حيث "قضاء الوقت" مع النزيل أو قضاء عقوبة موازية من "السجن من الخارج". هذه العقوبة غير المقصودة لعائلات السجناء أدى إلى وصفهم بالضحايا المخفيين أو المنسيين للجريمة(Laura & al ,1978,p145) فلكل فرد محتجز، هناك دائرة من الأشخاص المتأثرين مباشرة بسجنهم. يكبر الأطفال مع أحد الوالدين وهو غائب عن حياتهم. غالبًا ما تُترك الأمهات لتربية هؤلاء الأطفال مع صراعات مالية مستمرة. وغالبًا ما تكون حياتهم فوضوية أثناء محاولتهم دعم شريكهم في السجن وفي الوقت نفسه إدارة منزل العائلة (قد تلجأ إلى العمل الشرعي أو اللاشرعي وقد تؤول إلى الطلاق). أضف إلى ذلك أن الأطفال يعانون بشكل كبير بسبب فقدان أحد الوالدين من حياتهم، وتتفاقم هذه المعاناة بشكل أكبر بسبب روتين الزيارة الذي لا يزال بعيدًا عن الأسرة. كما يمكن أن يكون لوجود أحد الوالدين في السجن تأثيرا على الصحة العقلية للطفل، وسلوكه الاجتماعي، وآفاقه التعليمية. ويمكن أن تتفاقم الصدمة العاطفية التي قد تحدث والصعوبات العملية للحياة الأسرية المضطربة بسبب الوصم الاجتماعي الذي قد يواجهه الأطفال نتيجة وجود أحد الوالدين في السجن. وأخيرا قد يواجه الأطفال الذين لديهم والد مسجون صعوبات مالية تنتج عن فقدان دخل ذلك الوالد (Laura,1990, p78)

يواجه أطفال الوالدين المسجونين أيضًا عددًا من الظروف الصعبة الأخرى، فقد يكونون قد عانوا من صدمة تتعلق بتوقيف آبائهم أو تجاربهم المؤدية إليه. وقد يكون أطفال الوالدين المسجونين أكثر عرضة أيضًا لتجارب معاكسة أخرى في مرحلة الطفولة، بما في ذلك مشاهدة العنف في مجتمعاتهم أو في أسرهم أو تعرضهم للمخدرات مباشرةً، وإدمان الكحول.(John. Hagan & al,1999, p124)

ومثال على ذلك نجد الكثير من زوجات السجناء يكتشفن من خلال احتكاكهن بأفراد المجتمع بأنهن لا يمتلكن دورا اجتماعيا مقبولا بسبب الغموض واللبس الذي يحيط بحالتهن الزوجية، وبسبب ذلك تلجأ

الكثير من الأسر نحو عزل أنفسهم عن الأصدقاء والمجتمع، وفي حالة إن استطاعت الزوجة التأقلم مع هذا الوضع الجديد، فهناك عراقيل تجدها أمامها تعيق سير حياتها وحياة أبنائها، كما ينشأ لديها الشعور بالنقص فهي امرأة تغيب عنها زوجها قصرا، فتصبح أسيرة القيود المجتمعية ومحط أنظار الآخرين، فهي تعاني من نظرات الناس لها ومراقبة تصرفاتها، فتجد نفسها تقوم بدور الأم والأب، محبطة ومكتئبة تفتقد صحبة زوجها في المشكلات التي تواجهها، فهي ليست كباقي النساء، وهذا يؤدي إلى استجابات تظهر على زوجة السجين كخوفها الشديد من تحمل المسؤولية والقلق على مستقبل زوجها وأسرتها، والرغبة في سجن الذات وإحاطة الأبناء بمزيد من الحماية، وفرض قيود صارمة على خروجهم من المنزل أو تفاعلاتهم مع الآخرين، وهذا ما قد يشكل تهديدا للبناء الداخلي لزوجة السجين ولأبنائها، فهم في سجن حقيقي إرادي، وهذا ما قد يجعلنا نطلق على هذه الأسر بـ " الأسرة السجينة " (*Laura,* 1990,p80) .

ومن بين مظاهر اضطراب البناء الداخلي بين زوجة السجين والأبناء يتضح ذلك جليا في المظاهر الآتية: .(Joseph Murray & &l, 2005, p1270)

– ضعف علاقة الأبناء بالأم، حيث تقع زوجة السجين في حيرة وصراع بين التدليل الزائد أو القسوة المفرطة في تنشئة الأبناء وتربيتهم.

– تجاهل الأبناء لسلطة الأم، وعدم تقدير كل واحد منهم للمسؤوليات الجديدة والملقاة على عاتقهم.

– إذا كانت شخصية الأم ضعيفة وغير مبالية بما يدور حولها يجعل الفرصة مهيأة لمزيد من التفكك الأسري، وظهور السلوكيات المنحرفة عند الأبناء كالسرقة، والكذب، والتسرب المدرسي، ومصاحبة رفقاء السوء، والميل إلى التخريب والانتقام... كل ذلك يؤدي إلى اضطراب العلاقة الاجتماعية بين زوجة السجين والأبناء.

كما أن غياب الأب يحدث اضطرابا في الهوية لدى الطفل، نتيجة افتقاره للصورة المرجعية للنموذج الأبوي الذي لا يتحقق إلا بوجود الأب داخل الأسرة، وقيامه بدوره الفعال داخل العائلة إلى جانب الأم والطفل، مما يمهد الأسباب للكثير من المشكلات النفسية والسلوكية والأخلاقية. وكذلك فإن لغياب الأب عموما الكثير من الانعكاسات السلبية على النمو النفسي للمراهقين، كما يترك آثاره في التحصيل الدراسي، وفي الإحساس بالقصور في القدرات، وفي مختلف جوانب النمو (CSER,2002).

خاتمة:

بعد تتبعنا لكيفية استخلاص المجتمع وإنتاج تمثلاته وتصوراته الإكراهية المرتبطة أساسا بالمكانة الاعتبارية، وتعرفنا عن سبب وصم أسرة السجين وما دلالاتها، وأنهينا ذلك بالآثار الاجتماعية والنفسية، والتربوية، والصحية التي تواجهها أسرة السجين، نخلص إلى ما يلي:

إذا كان السجين يعيش في زنزانته وينتظر انقضاء مدة الحكم، يعيش لذاته ومن أجل ذاته، لكن في كثير من الأحيان يبقى مرتبطا بعائلته التي تعيش العقوبة بصورة غير مباشرة، ...قد يتألم لها، لكن ألم الأسرة

ككل بداية من الزوجة والأبناء هو ألم مضاف لأسباب مادية وأسباب علائقية مرتبط بنظرة الآخر، عبر الإشارة والكلمة والموقف، إنها وصمة الأب والزوج السجين خاصة لأسباب عميقة ومجرحة.

أجرى مركز البحوث الاجتماعية والتعليم بمعهد دبلن (Dublin) للتكنولوجيا إحدى الدراسات المتمثلة في تأثير السجن على عائلات السجناء غير السياسيين. وقد تم إجراء البحث في مركز الزوار في سجن" Mountjoy " بايرلندا ووثق بعض الآثار السلبية للسجن الوالدي على الأطفال. وجد الباحثون أن الأسر الممتدة، كما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كانت المصدر الرئيسي لدعم مقدمي الرعاية الصحية الأولية لأطفال السجناء، كما أبلغ المجيبون عن التحديات المتعلقة بالأبوة والأمومة واحدة، والمشقة المالية، وصعوبات الزيارة، ووصمة العار (CSER,2002,p 25)

كما ظهرت أيضًا عدة مواضيع جديدة، بما في ذلك صعوبة ترتيب الزيارات على مسافات طويلة والخوف والتخويف الناجم عن العصابات أو العائلات المتناحرة. كما أعرب أفراد الأسرة عن قلقهم إزاء عدم وجود رعاية بعدية للسجناء والعبء الذي يخلقه ذلك للأسر التي غالباً ما تُترك فيها مسؤولية إعادة دمج السجناء في العائلات والمجتمعات.

كانت إحدى توصيات التقرير هي تنفيذ إدارة العقوبة الإيجابية، والتي تتضمن وضع خطة مخصصة لتلبية الاحتياجات مثل علاج إدمان المخدرات والتعليم والتدريب المهني ودعم الأسرة على حد سواء أثناء سجن الفرد وبعد الإفراج عنه. هذه الأبعاد لإدارة الجملة الإيجابية يمكن أن تساعد في دعم وتعظيم رأس المال الاجتماعي الموجود في علاقات السجناء مع عائلاتهم، وبالتالي مساعدتهم في كل من عمليات الإحباط وإعادة الإدماج.

في المقابل وصفت كارول كولر (Carol Coulter) أسر السجناء السياسيين بأنها محاصرة في "شبكة من العقوبة"، فمن خلال المقابلات المتعمقة، علمت عن الصعوبات العملية المرتبطة بالسجن مثل تمويل حزم الرعاية والزيارات العائلية لأفراد الأسرة في السجون الإنجليزية، فضلاً عن الخسائر العاطفية العالية التي سببها كل من السجناء وأفراد أسرهم. وخلصت إلى أنه على الرغم من أوجه التشابه، مثل الصعوبات المالية والضغط على الحفاظ على العلاقات، فإن تجارب السجناء السياسيين وعائلاتهم تختلف نوعياً عن تجارب السجناء غير السياسيين(Alice Mills & al, 2008). سواء كان السجين سياسيا أم غير سياسيا، وجب على الدولة أن توفر الحد الأدنى من الرعاية للأسر وحمايتهم عبر مخططات وبرامج هادفة وتوعية خاصة قصد التقليل من أثر الصدمة من جهة وأثر الوصم الاجتماعي التي تلاحقهم.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– أبو زيد، محمود.(2003)، المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، القاهرة: دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع.

– بن محمد الرويلي،سعود.(2008)، الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المكتبة الأمنية، تم استرجاعها بتاريخ:2018/03/20
https://library.nauss.edu.sa › cgi-bin › koha › opac-detail
– الجميلي. فتيحة.(2002)، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة،لأردن: دار وائل للطباعة والنشر،
– الدوري، عدنان.(1984)، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي،(ط.03)، الكويت: منشورات ذات السلاسل.
– عبد المجيد كارة، مصطفى.(1992)، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، (ط.02)، بيروت: منشورات معهد الإنماء العربي.
– عبد الغني غانم، عبدالله.(1994)،الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
– عواد الويركات، عايد.(1994)، نظريات علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الإسكندرية: دار الشروق للنشر والتوزيع.
– معتوق، جمال.(2004)، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي،القاهرة: دار الكتاب الحديث
– عبد الهادي، علا.(2016)، الوصمة الاجتماعية وعلاقها بالعود للجريمة. مؤسسة –حياة–للتنمية – الدمج الاجتماعي – تم استرجاعها بتاريخ: 25/ 03/ 2018. http://lfdci.org/tag/ar
– غدير، فاروق.(14،2012 مارس). إحصاء 58 الف محبوس في السجون الجزائرية. الخبر، ص 13.
– نامبيو موسوعة.(2018)، تقرير حول معايير القتل والسطو والسرقة والاغتصاب، وكل ما يتعلق بأنواع الإجرام، تم استرجاعها بتاريخ.https://al-ain.com/article/algeria-high-crime-rate10/11/2018.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Alice Mills and Helen Codd, (2008), 'Prisoners' Families and Offender Management: Mobilizing Social Capital', *Probation Journal*, (55) ,pp 9–24
- Bordieri, J. E.; Drehmer, D. E. (1986), "Hiring Decisions for Disabled Workers: Looking at the Cause". *Journal of Applied Social Psychology* ., **16** (3): pp197–208.doi:10.1111/j.1559-1816.1986.tb01135.x.
- CSER. (2002), Centre for Social and Educational Research, *Parents, Children and Prison: Effects of Parental Imprisonment on Children*, Dublin: Dublin Institute of Technology.
- Goffman, Erving (2009), *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity*. New York: Simon and Schuster.ISBN 978-0-671-62244-2.
- Heatherton, T. F.; Kleck, R. E.; Hebl, M. R.; Hull, J. G. (2000). The Social Psychology of Stigma. *Guilford Press*.20 (02): pp123-135.
- John Hagan,(1996), The Next Generation: Children of Prisoners, THE UNINTENDED CONSEQUENCES OF INCARCERATION, Papers from a conference organized by the Vera Institute of Justice, available on:

//www.vera.org/downloads/Publications/the-unintended-consequences-of-incarceration-
- papers-from-a-conference-organized-by-vera/legacy_downloads/uci.pdf#page=26 (21/02/2020, 9.25)
- John .Hagan & Ronit .Dinovitzer, (1999), 'Collateral Consequences of Imprisonment - for Children, Communities, and Prisoners', *Crime and Justice: A Review of Research*, (26), pp 121–162.
- Jones E, Farina A, Hastorf A, Markus H, Miller D, Scott R,(1984), *Social stigma: The psychology of marked relationships.*, New York: Freeman.
- Joseph .Murray & David .Farrington, (2005), 'Parental Imprisonment: Effects on Boys' Antisocial Behavior and Delinquency through the Life-course', *Journal of Child Psychology and Psychiatry*, 46, pp 1269–1278.
- Joseph Murray, (2005)**,** The effects of imprisonment on families and children of prisoners, Cullompton, Devon, England: Willan, pp.442-492.
- Joyce A. Arditti et al.(2003), "Saturday Morning at the Jail: Implications of Incarceration for Families and Children" in *Family Relations* Vol. 52, No. (3): pp 195-220.
- Kelly E. Moore, Jeffrey B. Stuewig, and June P. Tangney. (2016)**.** THE EFFECT OF STIGMA ON CRIMINAL OFFENDERS' FUNCTIONING: A LONGITUDINAL MEDIATIONAL MODEL, Deviant Behav. Feb 1; 37(2): pp 196–218.
- Laura J. Bakker, Barbara A. Morris and Laura M. Janus (1978), 'Hidden Victims of Crime', *Social Work*, 23, pp. 143–148.
- Laura T. Fishman, (1990), *Women at the Wall: A Study of Prisoners' Wives Doing Time on the Outside*, Albany, NY: SUNY Press.
-
inkBG, Phelan.JC.(2001),Conceptualizing stigma. Annual Review of Sociolog y;27:363-385
- Marc Mauer and Meda Chesney-Lind, (2002), *Invisible Punishment: The Collateral Consequences of Mass Imprisonment*, New York: The New Press.
- Murray, Joseph (2007) , The cycle of punishment: Social exclusion of prisoners and their children, in *Criminology and Criminal Justice Vol. 7, No. 1 , pp 451-462.*
- Shana Levin; Colette van Laar, (2004), Stigma and Group Inequality: Social Psychological Perspectives, Lawrence Erlbaum Associates,ISBN 978-0805844153.
- Smith, R, (2012), Segmenting an Audience into the Own, the Wise, and Normls: A Latent Class Analysis of Stigma-Related Categories. *Communication Research Reports* (29ed.). **29** (4): pp 257–265. doi:10.1080/08824096.2012.704599.
- Sofia Gomez. (2010). Child quoted at San Francisco Children of Incarcerated Parents Partnership website.retrivied :30/03/2018
- http://www.sfcipp.org/right7.html
-Williams, D. R.; Neighbors, H. W.; Jackson, J. S. (2003),Racial/ethnic discrimination and health: findings from community studies. *American Journal of Public Health*.**93** (2): pp 200–208 doi:10.2105/ajph.93.2.200.
Yang LH, Kleinman A.(2008),'Face' and the embodiment of stigma in Chi na: The cases of schizophrenia and AIDS. Social
Science and Medicine ;67:398-408.